الشمول المالى للمرأة الأفريقية: مفهوم ومحددات

أ. شيماء محمود نعيم (*)

د. سمر الباجوري(**) د. جيهان عبد السلام(***)

• **مُلخص:**

يعتبر الشمول المالى للمرأة أحد مقومات التنمية المستدامة إذ يساهم فى تحسين وضع المرأة فى كافة القطاعات وتمكينها من الوصول إلى الموارد وتحسين البيئة التشريعية وتفعيل القوانين الداعمة لتحسين وضع المرأة فى القارة الافريقية . وفى ضوء اهتمام العالم بتحسين وضع المرأة الاقتصادى بالأخص فى جذبها لمنظومة الشمول المالى التى تتطلب المزيد من التحسينات فى كافة المجالات من أجل القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا وتحسين كفاءة المرأة فى التعامل مع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، فإن الشمول المالى بأبعاده وأهدافه يتطلب تكاتف عديد من الجهود لتذليل المعوقات والتحديات التى تساهم فى انتشار هذا المنهج على كافة الفئات المجتمعية خاصة المرأة ومنها المرأة الريفية البعيدة عن مسارات التنمية بسبب البيئة المحيطة وعدم الوصول إليها بالخدمات والمعلومات الكافية لإندماجها فى التنمية الشاملة.

تهدف الورقة البحثية إلى التطرق لأهم المصطلحات المتعلقة بالشمول المالى للمرأة وحصر المشكلات التى تواجه المرأة فى القارة الافريقية للاندماج فى الشمول المالى بمفهومه الواسع والتركيز على أهم التحديات التى تتعلق بالشمول المالى حتى نتمكن من خلال بعض التوصيات الوصول إلى آليات تحسين منظومة الشمول المرأة واستهداف المرأة بصورة أكثر فاعلية إلى جانب تحسين الخدمات المتعلقة بالشمول المالى والانتشار الأكثر جودة بين العملاء فى كافة المناطق.

اعتمدت المنهجية على المنهج الاستقرائى من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة وجمع المعلومات المتعلقة بتجارب بعض الدول الافريقية المنضمة لمنظمة المرأة للتعاون الاسلامى منذ عام 2010 حتى 2023 ومؤشرات متعلقة بتحقيق الشمول المالى بصورة مباشرة وغير مباشرة للوصول لنتائج تسهم فى تحقيق الهدف.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الأقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ الأقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

توصلت النتائج إلى أهمية تحقيق تقدم فى الشمول المالى بما ينعكس بالايجاب على وضع المرأة الافريقية وتمكينها الاقتصادى، وعلى الرغم من اهتمام الدول بالاستثمار فى البنية التحتية وتوفير التكنولوجيا والخدمات الاليكترونية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أنه عدم توافر بيانات مصنفة حسب الجنس وبصورة دورية يؤثر على قياس درجة تقدم الدول الافريقية وتأثيره على تمكين المرأة إلى جانب أن تحقيق مؤشر الشمول المالى ليس بالضرورة أن يرتبط بتلك المؤشرات لأنه يتأثر بعوامل اجتماعية تعود إلى المحددات المتعلقة بالعادات والتقاليد والنظرة النمطية لدور النساء فى المجتمع الافريقى وبالتالى من الواجب الاهتمام بدراسة الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة الافريقية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، التنمية المستدامة، التكنولوجيا المالية الرقمية، النوع الاجتماعى، المساواة بين الجنسين

Financial inclusion of African Women Concept and determinants

Shaymaa Mahmoud Naeim
Dr. Samar H. AlBagoury **Dr. Gihan Abdel Salam**

• Abstract

Women Financial inclusion is considered one of the development movements constantly, in addition to improving the status of women, enabling them to access environmental resources, activating laws, and improving the numerical status of women in Africa, Attracting the World's interest in improving women economic status by privatizing them in attracting to a comprehensive financial system therefore requires more need in all fields for the ability to access technology and women effectiveness in dealing with activities. Financial inclusion tries to overcome the obstacles and challenges that affects women empowerment especially in rural areas due to lack of access to services.

The research paper aims to address the most important terms related to women financial inclusion, identify the problems facing women in African to integrate into financial inclusion in its broad sense, and focus on the most important challenges related to financial inclusion. So we can through some recommendations reach mechanisms for improving women inclusion system and targeting women more. Effectiveness in addition to improve services related to financial inclusion and better quality spread among customers in all regions. The methodology relied on the inductive approach by reviewing some studies and collecting information related to some African countries that joined Women Islamic Cooperation Organization during the period from 2010 to 2023 and indicators related to achieving financial inclusion directly and indirectly to reach results that contribute achieving the goal. The results revealed the importance of achieving progress in financial inclusion, which reflects positively on the status of African women and their economic empowerment, despite countries' interest in investing in infrastructure, providing technology and electronic services, and improving human development indicators to achieve sustainable development goals. However, the lack of availability of data disaggregated by sex on a regular basis affects measuring the progress of African countries and its impact on women empowerment, in addition to the fact that achieving the financial inclusion index is not necessarily linked to these indicators because it is affected by social factors, traditions, and the stereotypical view of the role of women in society. Therefore, it is necessary to pay attention to study the social dimensions affecting the economic empowerment of African women.

Keywords: Financial inclusion, Sustainable development, Digital financial technology, Gender, Gender equality

- **مقدمة**

أصبح الشمول المالى أولوية لصانعى السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، وتم اعتباره كعامل رئيسي في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030. فالفقراء فى العالم يعيشون ويعملون حاليًا فى نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب إدخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال.

إن هذه الأهمية التي مُنحت للشمول المالي جاءت من زيادة مستوى الشمول المادي الذي له تأثيرات بالغة الأهمية في الجانب المالي والمصرفي المحلي من خلال تسهيل التوزيع الكفء للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال. ووفرت البلدان التى حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. كما ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، وجعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، ورقمنة المدفوعات النقدية من خلال إدخال المزيد من الأفراد على حسابات المعاملات. كما ان الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية، وزيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية، تحويل الأفراد من القطاع غير الرسمى الى القطاع الرسمى.

وفى هذا السياق **تهدف هذه الورقة** إلى التطرق إلى الاطار المفاهيمى للشمول المالى للمرأة والجوانب المتعلقة بتأثيره على تحسين وضع المرأة وشروط تحقيقه وعناصره، وأيضا التحديات التى تواجه ادماج المرأة فى منظومة الشمول المالى خاصة فى ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى دول العالم لإحداث طفرة دون تخلف أحد عن الركب.

وفى هذا الاطار تنقسم الورقه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية تتناول الأول الاطار المفاهيم للشمول المالى للمرأة، ثم عرض أهم الجوانب المتعلقة بالشمول المالى وتأثيره على المرأة، ثم عرض التنمية المالية والاقتصادية للمراة والتحديات التى تواجه إدماجها فى الشمول المالى.

أولا: الاطار المفاهيمى للشمول المالى للمرأة

1-قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) باطلاق مصطلح الشمول المالى فى عام 2003 بقصد توسيع دائرة التثقيف والتعامل المالى ، وقد عرفت الشبكة الدولية للتعليم المالى (INFE) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مفهوم الشمول المالى بأنه " عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة فى الوقت المناسب والكافى لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق الطرق القائمة والمبتكرة التى صممت خصيصا لذلك بما فى ذلك التثقيف والتعليم المالى بعدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادى والاجتماعى.[1]

2- ويعرف الشمول المالي على أنه "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والايداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء. [2]

3- وهناك تعريف للشمول المالى أيضا على أنه نسبة السكان مستخدمى الخدمات المالية من إجمالى عدد السكان.[3]

---

[1] د. محمود محمد خير الدين، الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، نماذج دولية ، دار التعليم الجامعى ، الاسكندرية، 2019، ص 9.

[2] حنين محمد بدر عجور ، دور الاشتمال المالى لدى المصارف الوطنية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء –دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة فى قطاع غزة، كلية تجارة قسم ادارة اعمال، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017، صـ 10.

[3] IMF, 2015

4- هناك **تعريفات آخرى للشمول المالى** هو الحالة التى يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء. [1]

5- من تلك التعريفات يمكن الوصول من وجهة نظر الباحثة إلى تعريف الشمول المالى للمرأة على أنه إتاحة الأدوات وزيادة فرص وتعزيز قدرات المرأة بكافه فئاتها على الوصول لخدمات ومنتجات بنكية متعددة خالية من الحواجز التنظيمية أوالاجراءات التى تعيق تحقق رضا النساء بما فيهن ذوى الاعاقة والمسنات، بما يساهم فى مشاركتهن الفعالة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: أهم الجوانب المتعلقة بالشمول المالى وتأثيره على المرأة الافريقية

1- نشأة الشمول المالى

ظهر الشمول المالى لأول مرة فى عام 1993 فى دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية فى بريطانيا التى أظهرت أثر إغلاق فرع أحد الخدمات المصرفية، ثم جاء بعد ذلك حديث الكثير من البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً لتعالج الصعوبات التى يواجهها الأفراد فى الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. فى أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007 إزداد الاهتمام الدولى بالشمول المالى وازداد التوجه العالمى نحو تحقيقه من خلال سياسات وإجراءات اتخذتها الجهات النقدية فى الدولة بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من إستخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.[2]

هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم

[1] حنين محمد بدر عجور، مرجع سبق ذكره

[2] بوزانه أيمن، الشمول المالى : أبعاده ومؤشرات قياسه العالميه، مؤشر Global Findexنموذجا ، مجلة الاقتصاد الاسلامى العالمية ، العدد يوليو 98 ، 2020، ص 21.

الاستخدام لايعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات. قد يكون بعض الافراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية. [1]

2- أهمية الشمول المالى

أ- يساعد الشمول المالى على إدماج الأشخاص في النظام المالى الرسمى من خلال تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها، وحماية المدخرات التى تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العام. تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم. [2]

ب- تظهر أهمية الشمول المالى فى زيادة معدلات الادخار الفردى، الأمر الذى من شأنه رفع مستويات الانفاق الاستهلاكى وخاصة الجزء المخصص لاقتناء السلع الاستهلاكية الضرورية. وأن الخدمات المالية عبر الهواتف المحمول تسمح المستخدمين بحفظ الاموال وتحويلها، وهى بتساعد فى تحسين إمكانات كسب الدخل. والمساهمة فى إدارة المخاطر المالية التى تواجه دخول الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل. إلى جانب تحقيق المؤسسات المالية للأرباح من العمولات المرتبطة بتقديم الخدمات . [3]

---

[1] حنين عجور ، مرجع سبق ذكره.

[2] ما هو الشمول المالي وما هي آليات تسريعه؟ (argaam.com)

[3] قادرى علاء الدين، فيلالى طارق، "تطور التكنولوجيا المالية ومساهتمها فى تعزيز درجة الشمول المالى"، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ضمن أعمال الملتقى الدولى الافتراضى حول الشمول المالى واثره على التنمية فى الدول النامية: واقع وافاق، مارس 2022، صـ 5 ،6.

3- تأثير الشمول المالى على المرأة الافريقية

أ- يساعد الشمول المالي للمرأة على تعزيز الاستهلاك ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتراكم المدخرات، والتخفيف من المخاطر، وخلق الثروات السريعة، لذلك تم تحديده كأداة قيمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتصميم أدوات تراعى نهج النوع الاجتماعى.

ب- يؤثر الشمول المالى للمرأة على خلق فرص عمل وبالتالى خفض معدلات الفقر والبطالة وتحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة والتعامل مع الاوضاع الاقتصادية غير مستقرة وعادات وثقافات توثر على تمكين المرأة.

4- أهداف الشمول المالى للمرأة الافريقية

يهدف الشمول المالى للمرأة الافريقية إلى تعزيز استخدام التقنيات الرقم لاستفادة الشرائح المحرومة من الخدمات المالية، ومراعاة انخفاض مستويات التثقيف المالي لهذه الفئات. التوجه نحو خلق أدوات تحفيز لإقراض صاحبات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتوفير سبل استفادة ذوى الاعاقة من الخدمات المالية غير المصرفية. تشجيع مبادئ الاستدامة، وزيادة الشفافية وحوكمة تقديم الخدمات لتراعى متطلبات المراة فى المجتمعات الافريقية. الاهتمام بشرائح كبيرة في المجتمع التى لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها.

الشكل رقم (1) يوضح كيفية الوصول إلى الشمول المالى

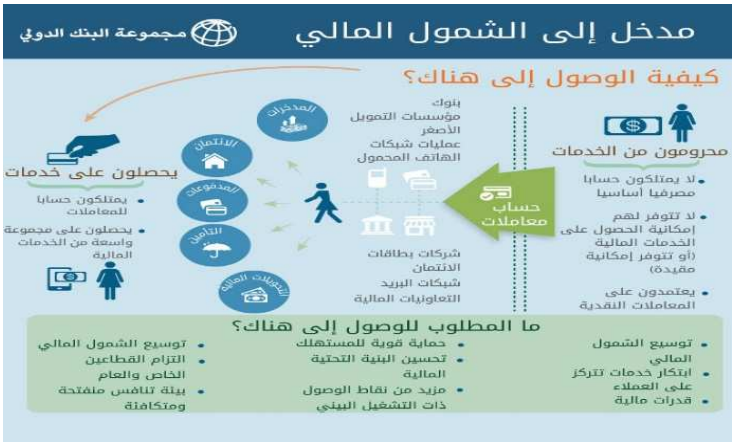

المصدر : موقع المعرفة، الشمول المالي – المعرفة(marefa.org)

5- مبادىء تحقيق الشمول المالى للمرأة الافريقية:

هناك عدد من المبادىء الاساسية التى يجب أن تتوافر فى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية لاستمرار تعامل النساء معها مثل منح المتعاملات مزيد من الثقة لدى تعاملهم مع المؤسسات والشركات. مراعاة احتياجات ومتطلبات الفئات المستهدفة من النساء وفق البيئة الجغرافية. مراعاة الظروف المالية للمتعاملات وتوفير المنتجات المناسبة وتوضيح الشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة. تبنى آليات تطوير من خلال دراسة الفجوة الجندرية المحيطة بجانبى الطلب والعرض على الخدمات المالية.

6- أبعاد الشمول المالى للمرأة الافريقية :

يركز الشمول المالي للمرأة على أربع أبعاد رئيسية وهى: سهولة وصول المرأة إلى التمويل ، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والاشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالاضافة الى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للمتعاملات.

وفى ضوء تحقيق أبعاد الشمول المالى للمراة يتطلب الأمر سهولة واتاحة الفرص لوصول المراة للخدمات وتحسين القواعد التنظيمية لتواكب اوضاع المرأة وزيادة درجة رضا المستفيدات من الخدمات المالية المقدمة من الجهات المختلفة لزيادة نسبة المتعاملات، هذا إلى جانب رفع درجة وعى ومهارات المرأة فى التعامل مع الأجهزة المصرفية والقدرة على الاستفادة من تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتسهيل شروط الحصول على القروض وتوفير شروط للودائع تناسب المرأة بكل فئاتها.

7- الشروط الاساسية لنجاح الشمول المالى: [1]

تواصلت جهود لمنظمات الدولية المهتمة بالشمول المالى فى البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة ، وتوصلت للشروط الأساسية التاليه:

---

[1] حمدوش وفاء، "**الشموال المالى : أبعاده ومؤشرات قياسه العالميه ، مؤشر Global Findex نموذجا**"، مجلة الاقتصاد الاسلامى العالمية ، العدد (98) ، يوليه 2020، ص 26

1- الفائدة الملائمة : لوضع السياسات الوطنية للشمول المالى.

2- التوازن: فى تناول جانبى العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من الخدمات المتاحة).

3- البراجماتية: الاعتماد على المتاح من البيانات لتقليص التكلفة والجهد .

4- المرونة: احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات.

5- الطموح :اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تتطور لاحقا) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

8- عناصر الشمول المالى لدعم المرأة الافريقية :

تتركز عناصر الشمول المالى لدعم المرأة فى الاتى:

1- تحقيق الاستقرار المالى من خلال تحقيق كفاءة البنية التحتية الرقابية ، كفاءة الاسواق المالية ، كفاءة وسلامة المؤسسات المالية بما ينعكس على توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة فى نظام مالى يتسم بالشمول.

2- النزاهة والسلامة: يركز على مطالبة المؤسسات المالية باجراء فحص للمتعاملات من خلال تسجيل كافة البيانات والعمليات التى يقومون بها واتاحتها للجهات الرقابية والاشرافية وفق التوصيات المعمول بها دوليا.

3- حماية المستهلك المالى: يجب أن تحصل المتعاملات على معاملة عادلة وشفافة بالاضافة الى حصولها على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وتكلفة مناسبة وجودة عالية. مما يتطلب الأمر تخفيض المصروفات غير المبررة المفروضة على التعاملات وكذا الخدمات المالية غير المناسبة.

ثالثا: التنمية المالية والاقتصادية للمرأة والتحديات التى تواجه إدماجها فى الشمول المالى

اقتصادياً برز الاهتمام بقضايا مشاركة المرأة عالميا واقليميا ومحليا لأنه أصبح من المؤكد عدم قدرة أى مجتمع على النهوض وتحقيق التنمية دون مشاركة المرأة فى عملية التنمية المستدامة. فقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة وتمكينها مالياً واقتصادياً يؤدى إلى رفاهية المجتمع ككل، لأنه ثبت أن الزيادة فى دخل

المرأة يؤدى إلى الزيادة فى إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية مما يؤدى الى زيادة فى دخل الرجل، فضلاً عن مردود تعليم المرأة على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال. كما أن مشاركة المرأة فى التنمية وتمكينها ماليا واقتصاديا يعد أحد المؤشرات التى يقاس عليها تقدم الامم ونهوضها. ومن المؤشرات الهامة فى ترتيب الدول فى أدلة التنمية البشرية المختلفة، وتصبح المساهمة الاقتصادية للمرأة ذات أهمية كبيرة كونها نصف الموارد البشرية التى تعد عاملا انتاجيا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبما إن زيادة مساهمة المرأة فى النشاطات الاقتصادية سيؤدى الى رفع معدلات النمو الاقتصادى فأنه يساهم فى زيادة فرص العمل المتاحة فى المجتمع.[1]

1-ارتباط الشمول المالى بالصحة المالية :

الصحة المالية (أو الرفاه المالى) أوسع من الشمول المالى حيث يتيح للفرد أو المنظمة من إدارة إلتزاماتهم المالية الحالية مع وجود الثقة فى مستقبلهم المالى وينطوى الى أربع عناصر أساسية: الأمور المالية اليومية وهى سلسلة قصيرة الأجل لتلبى الاحتياجات قصيرة الأجل، المرونة لامتصاص الصدمات المالية ، والأهداف للوصول اليها مستقبلا، والثقة والشعور بالأمن والتحكم فى الأمور المالية.[2]

2- تحديات انتشار الشمول المالى :[3]

على الرغم من دعم المؤسسات الدولية (مثل مجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات) لإنتشار الشمول المالى، كما

---

[1] نغم حسين النعمه، "**دور الشمول المالى فى تقديم الدعم المالى للمرأة فى العراق**" ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (11) العدد(2)، 2019، ص 20.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،"**الدليل التوجيهى للبنوك: الشمول المالي ووضع أهداف الصحة المالية، مبادىء الصيرفة المسئولة**"، مبادرة التمويل لبرنامج الامم المتحدة للبيئة،2021،ص 7.

[3] د. نهلة أبو العز ، "**أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى فى القطاع المصرفى بالدول الافريقية**" ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد العاشر، ابريل 2021 ، جامعة القاهرة ، كلية الدراسات الافريقية العليا، مقالة 12، مجلد 11.

وضعت أغلب دول العالم استراتيجيات وطنية لنشر الشمول المالى، إلا إن هناك تحديات تحول دون انتشار الشمول المالي على المستوى المطلوب ، وبالطبع تختلف تلك التحديات تبعاً لخصائص كل دولة، ويمكن أن تنقسم إلى تحديات على جانب العرض وتحديات على جانب الطلب: -

أ- تحديات على جانب العرض:

(1)عدد مقدمى الخدمات المالية : حيث يقل عدد مقدمى الخدمات المالية فى المناطق التى تبعد عن المدن وفى المناطق الريفية.

(2) توافر البنية التحتية والتكنولوجية والحاجة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية والصحراوية.

(3) مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات المالية ليكون اكثر مرونة مع وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية .

(4) مدى فهم وإدراك مقدمى الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي : يعد هذا العامل أحد أهم التحديات لإنتشار الشمول المالى، بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصاً فى المناطق الريفية.

ب- تحديات على جانب الطلب:

(1) محو الأمية المالية : يعد هذا العامل أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

(2) معدل التضخم : حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود.

(3) معدل الفقر في المجتمع : يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي ، ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يكافح الإفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان .

(4) وجود نظام أجور غير تنافسى: تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة مالياً.

(5) توافر المستندات الثبوتية : حيث يعاني العديد من الأفراد فى المناطق غير الحضرية خاصة المرأة المهمشة من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية وإيصالات توصيل الخدمات.

(6) الأسباب العقائدية : يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظراً لتحريمها من وجهة نظرهم.

3- أهم التحديات التى تواجه المرأة الريفية للوصول للخدمات المالية : [1]

هناك عدد من التحديات فى كل من جوانب جانب العرض والطلب في الأسواق المالية الريفية، وتظهر كالآتى :

أ- قيود جانب الطلب :

(1) حواجز الوصول إلى الخدمات المالية تسبب عدم المساواة بين الجنسين فى الحصول على الخدمات إلى جانب المسؤوليات في المجالات الإنتاجية والإنجابية والاجتماعية المرتبطة بأدوار المرأة.

(2) تستهلك الأنشطة المنزلية قدرا كبيرا من وقت النساء مما يزيد من ساعات عملها اليومية مقارنة بنظرائها من الرجال. هذا العبء الزمني (ويسمى أيضًا عبء العمل الثلاثي) يمنعهن من المشاركة في أنشطة أكثر إنتاجية ، وبالتالى يحد من قدرتهن على الانخراط في المساعى المالية .

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)," **Women's access to rural finance: challenges and opportunities",** 2019, Rome, (FAO- P. 3).

(3) الدخل والوصول إلى الضمانات وإجراءات التقديم: وفقًا لقاعدة بيانات النوع الاجتماعي وحقوق الأرض في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تجد أن ملكية المرأة للأراضي الزراعية في جميع أنحاء العالم أقل من ملكية الرجل.

(4) تظهر قاعدة البيانات ملكية المرأة للأراضي منخفضة بشكل خاص في البلدان النامية. وهذا النقص في الضمانات يجعل من الصعب على المرأة الحصول على قروض أو استخدام خدمات مالية أخرى. يُظهر مؤشر البنك الدولي حول المرأة والأعمال والقانون أن النساء أقل عرضة للادخار والاقتراض أو امتلاك حساب مصرفي في البلدان التي يواجهن فيها تمييزًا قانونيًا فيما يتعلق بحقوق الملكية.

(5) في البلدان الأفريقية تعمل غالبية النساء الناشطات اقتصاديًا في القطاع غير الرسمي ، وهو ما يُترجم إلى أجور أقل مقارنة بالرجال وتقييد الوصول إلى الأصول التي يمكن استخدامها كضمان.

(6) لا ينظر مقدمو الخدمات المالية الرسمية إلى النساء عادة على أنهن زبائن محتملات ، لأنهن يعملن في الغالب في القطاع غير الرسمي ولديهن مستويات دخل أقل من الرجال، ونتيجة لذلك تميل النساء إلى الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية لتلبية احتياجاتهن المالية.

(7) يصعب على المرأة تكوين سجل ائتماني، وقد يكون تاريخها الائتماني مرتبطًا بتاريخ زوجها أو أفراد الأسرة الآخرين.

(8) صعوبة الحصول على وثائق الهوية الرسمية مثل بطاقات الهوية أو جوازات السفر.علاوة على ذلك لا تزال النساء المتزوجات في بعض البلدان مثل تشاد وغينيا بيساو والنيجر مطالبين بالحصول على إذن الزوج أو الأقارب من أجل فتح حساب مصرفي مما يحد من وصولهن إلى الخدمات.

(9) مستويات التعليم المنخفضة وارتفاع مستويات الأمية بين سكان الريف مما يؤدى إلى نقص المعرفة المالية ومحدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية.

(10) من المعوقات القانونية متطلبات فتح الحساب،عدم الحصول على الهوية، الافتقار الى انظمة اعداد التقارير الائتمانية الشاملة للجنسين، نقص بيانات السوق والمستخدم لتصميم تدخلات السياسة المستهدفة، ومن عواقب التوريد المنتجات غير الملائمة عدم وجود سياسات النوع الاجتماعى لتصميم المنتجات وتسويقها، ومن عواقب السياسات عدم المساواة داخل الأسرة ، التركيز غلى الانشطة الاقتصادية ذات الأجور المنخفضة، تضارب المطالب على وقت المرأة فيما يتعلق بالعمل المنزلى غير المأجور، انخفاض معدلات محو الأمية الرقمية بين النساء، انخفاض التنقل بسبب قيود الوقت والاعراف الاجتماعية. [1]

ب- قيود جانب العرض : تواجه المؤسسات المالية العديد من التحديات في تقديم الخدمات المالية للمرأة الريفية، وتظهر فى الآتى:

(1) الافتقار إلى قدرة مقدمى التمويل على تصميم منتجات وخدمات تناسب كل جنس.

(2) غالبًا ما تجد المؤسسات المالية في المناطق الريفية صعوبة في العثور على مهنيين مدربين وذوي خبرة أو قادرين على تصميم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الزراعية المبتكرة والمنتجات التي تستجيب لاحتياجات المرأة الريفية الافريقية.

(3) هناك نقص في فهم القطاع الريفي والزراعي من جانب معظم المؤسسات المالية الرسمية ، وحتى معرفة أقل بالعميل المرتبط بالجنس الميزات المشتركة في المناطق الريفية والزراعية.

[1] G7 France, **"Women's Digital Financial Inclusion in Africa, Report prepared at the request of the G7 French Presidency"**, July 2019, p.6.

(4) يتكون معظم الموظفين العاملين في هذه المؤسسات من الرجال ، وفي بعض الحالات قد لا تشعر النساء بالراحة بالتفاعل معهم. علاوة على ذلك ، هناك عدد قليل جدًا من النساء يشغلن مناصب إدارية عليا في المؤسسات المالية ، لذلك غالبًا ما تغيب النساء عن المناقشات حول التخطيط و تقديم الخدمات المالية وعمليات صنع القرار الشاملة في القطاع المالى.

(5) يستهدف عدد كبير من الخدمات المالية على وجه التحديد أرباب الأسر وهم عادة من الذكور.

(6) عادة ما يكون سكان المناطق الريفية مشتتين مكانياً، ومستويات تعليم وتعليم أقل، وبنية تحتية غير ملائمة للاتصالات والكهرباء والنقل. وهذا يترجم إلى ارتفاع تكاليف المعاملات لتقديم الخدمات المالية في المناطق الريفية ، مما يثني المؤسسات المالية عن تقديمها على الإطلاق.

(7) فيما يتعلق بفرص سوق العمل مازال التمييز المهني القطاعي للمرأة وتقليل احتمالية عمل النساء ، ويكسبن أقل من الرجال ويزداد احتمال تعرضهن للفقر، وقضاء المرأة مايقرب من خمسة أضعاف الوقت في رعاية الأطفال.

(8) تعانى القارة الافريقية من التقدم البطيء في بناء البنية التحتية للطرق ونقص النقل في المناطق الريفية مما يؤثر على الأدوار فى الاعمال المدرة للدخل وبالتالى تكون النساء هن الأكثر تضررا .

(9) يعتبر التمييز بين الجنسين مستمر فيما يتعلق بالحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض والضمانات وفرص الاستثمار وصناديق البدء. حيث أظهرت عديد من الدراسات أن المرأة تحتاج الى إلى خدمات مالية جيدة التصميم للتعامل مع أي أزمة الاستجابة لفرص الاستثمار وتأمين أنفسهم ضد الشيخوخة والمرض والحالات الطارئة ودفع نفقات ضخمة تتعلق بالأحداث الرئيسية مثل الولادات والزواج والوفيات أو الأعياد الدينية والاجتماعية.

(10) هناك إدراك متزايد بأن المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة لم يتم إدماجهما بالكامل في صياغة السياسات وتصميم المشاريع والبرامج التنمية

(11) عدم وجود رأس مال مبتدئ وعامل يحد من حجم ونوع وموقع الأنشطة المدرة للدخل للمرأة .

(12) عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من الفئات المستبعدة مالياً، مما يضطرهم إلى اللجوء الى مصادر تمويل غير رسمية.

(13) إخفاق الحكومات بهذه الدول فى توصيل الخدمات المالية للفئات المستبعدة ماليا سواء من خلال المؤسسات التابعة لها مثل البنوك المتخصصة أو من خلال إصدار تشريعات وقوانين وسياسات تيسر امكانية حصول هذه الفئات من العملاء على الخدمات المالية من المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

الشكل رقم (2) المعوقات / متطلبات / مبادىء الشمول المالى

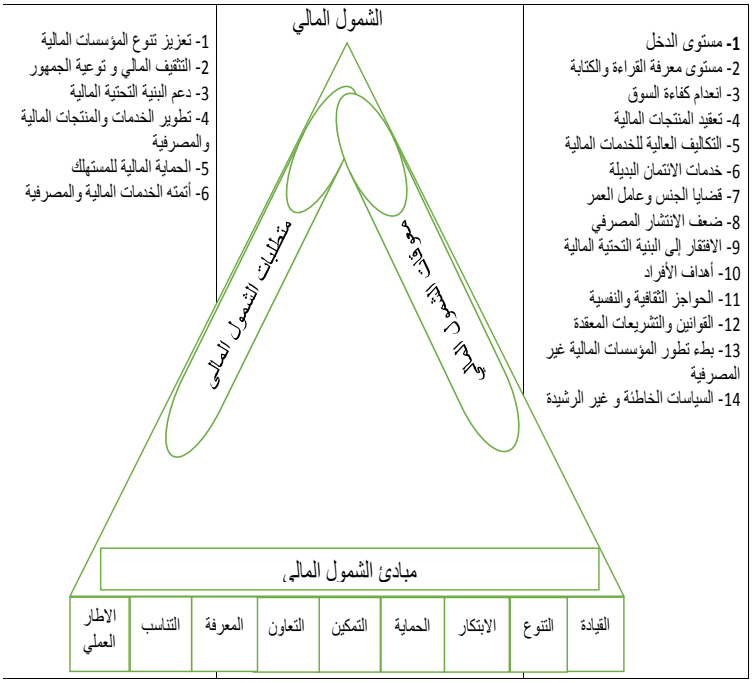

المصدر : من إعداد الباحثة

4-الفقر وارتباطه بالامساواة [1]

فى كثيرمن الأحيان يتم ربط الفقر بالفجوة بين الجنسين، فإن المؤشرات الاجتماعية الموضوعية مثل مستويات الدخل ونفقات الاستهلاك ومعايير الإسكان جنبا إلى جنب مع المؤشرات الذاتية مثل المواقف والاحتياجات وتصور الظروف الاجتماعية يمكن استخدامها لتحديد مستويات الفقر وعدم المساواة. على مستوى آخر ، يمكن تصور الفقر وقياسه من خلال محددات الرفاهية ، أو بدلاً من ذلك من خلال وصول الناس إلى محددات الرفاهية، وبعبارة أخرى فإن عوامل مثل الصحة والرفاه وحقوق الإنسان هي محددات للرفاه، في حين أن توافر المأوى والرعاية الصحية والمرافق التعليمية والدخل هي عوامل تحدد الوصول إلى تلك المحددات للرفاه. يُعرَّف مستوى الفقر عمومًا بأنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، والذي يُقاس وفقًا للبنك الدولي من حيث الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية أو الدخل المطلوب لتلبية تلك الاحتياجات.

5-الاستبعاد المالى للمرأة:

هناك صور مختلفة للاستبعاد المالى للمرأة مثل:

أ- الاستبعاد الذاتى : يعبر عن استبعاد المرأة بقرار نفسها من التعامل داخل النظام المالى وعدم الاستفادة من الخدمات المالية على الرغم من احتياجاتهم لهذه الخدمات ويكون ذلك بسبب السلبية وعدم الثقة أو عدم الفهم الكافى.

ب- الاستبعاد الداخلى: الابتعاد عن منتجات وخدمات مالية معينة مثل عدم القدرة على تحمل أسعارها او قيمة الحصول عليها ويكون فى هذه الحالة دخل المراة والأسرة المحدود يمنعها من الادخار وعدم القدرة على التوجه للحصول على الخدمات نتيجة الظروف المحيطة وعدم القدرة على المجازفة أو المخاطرة.

[1] Johanna Kehler, **"Women and Poverty: The South African Experience, Journal of international women's studies"**, Bridgewater State university, Vloume3, Issue1, Article 3, November 2001. Available at: http://vc.bridgew.edu/jiws/vol3/iss1/

ج–الاستبعاد التسويقى: يعكس القيام بعملية التسويق باستهداف أفراد أو فئات معينة ليتناسب مع ظروفها أنواع من المنتجات أو الخدمات المالية، وبالتالى لا تأخذ فى الاعتبار احتياجات المرأة وبالتالى لم تصل للمرأة تلك الخدمات.

الجدول رقم (1) يوضح ترتيب بعض الدول الافريقية فى تقارير دولية خلال الفترة 2010 – 2023

المؤشر/ الدولة	السنة	بوركينافاسو	الكاميرون	جيبوتى	مصر	الجابون	جامبيا	غينيا
ترتيب الدولة فى تقرير الفجوة بين الجنسين	2010	111	114	.....	125	.....	75	.....
	2011	115	119	.....	123	.....	77	.....
	2012	104	112	.....	126	.....	93	.....
	2013	103	100	.....	125	.....	.....	.....
	2014	110	.....	.....	129	.....	.....	132
	2015	114	90	.....	136	.....	98	131
	2016	123	85	.....	132	.....	104	122
	2017	121	87	.....	134	.....	119	113
	2018	129	57	.....	135	120	120	116
	2019	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2020	129	96	.....	134	.....	136	125
	2021	124	96	.....	129	.....	127	118
	2022	115	97	.....	129	.....	121	118
	2023	109	94	.....	134	.....	119	137
ترتيب الدولة فى تقرير المراة و الاعمال والقانون	2010	76.9	50.6	59.4	38.8	51.3	56.3	40
	2011	76.9	50.6	59.4	38.8	51.3	56.3	40
	2012	76.9	50.6	59.4	38.8	51.3	66.9	40
	2013	76.9	50.6	59.4	38.8	51.3	66.9	40
	2014	76.9	50.6	59.4	38.8	51.3	66.9	40
	2015	76.9	50.6	59.4	38.8	51.3	69.4	42.5
	2016	76.9	50.6	59.4	45	51.3	69.4	42.5
	2017	76.9	50.6	59.4	45	51.3	69.4	42.5
	2018	80	60	59.4	45	57.5	69.4	42.5
	2019	82.5	60	61.9	45	57.5	69.4	42.5

	2020	82.5	60	68.1	45	57.5	69.4	42.5
	2021	82.5	60	68.1	45	57.5	69.4	42.5
	2022	82.5	60	68.1	50.6	57.5	69.4	42.5
تقرير الشمول المالى (وجود حساب للاناث بالمؤسسات المالية)	2010	11%	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2011	.....	11%	9%	7%	17%	.....	3%
	2012	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2013	12%	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2014	.....	9%	.....	9%	28%	.....	4%
	2015	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2016	20%	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2017	.....	23%	.....	27%	30%	25%	13%
	2018	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2019	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2020	17%	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2021	.....	20%	.....	23%	21%	.....	11%
	2022	.....	.....	.....	.....	.....	26%	.....
مؤشر التنافسية	2010	134	111	.....	81	.....	90	.....
	2011	136	116	.....	94	.....	99	.....
	2012	133	112	.....	107	99	98	141
	2013	140	115	.....	118	112	116	147
	2014	135	116	.....	119	106	125	144
	2015	.....	114	.....	116	103	123	140
	2016	.....	119	.....	115	108	123	
	2017	.....	116	.....	100		117	119
	2018	124	121	.....	94		119	126
	2019	130	123	.....	93	119	124	122
مؤشر التنمية البشرية	2010	0.372	0.513	0.458	0.675	0.661	0.46	0.443
	2011	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2012	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2013	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2014	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

	2015	0.418	0.56	0.493	0.706	0.669	0.478	0.472
	2016	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2017	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2018	0.449	0.577	0.506	0.729	0.706	0.495	0.482
	2019	0.452	0.583	0.512	0.735	0.709	0.503	0.49
	2020	0.449	0.578	0.51	0.734	0.71	0.501	0.483
	2021	0.449	0.576	0.509	0.731	0.706	0.5	0.483
ترتيب الدولة فى مؤشر الحكومة الاليكترونية	2010	178	149	170	86	123	167	180
	2011	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2012	185	147	176	107	129	161	182
	2013	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2014	178	148	184	80	131	167	182
	2015	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2016	185	155	187	108	179	149	181
	2017	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2018	165	136	179	114	125	168	187
	2019	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2020	164	144	179	111	113	181	186
	2021	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	2022	166	141	181	103	116	175	186

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مؤشرات عدد من التقارير لعده سنوات خلال الفترة (2010– 2023)

6–الأسباب الاجتماعية التى تعيق دمج المرأة فى الشمول المالى:

هناك عدد من الأسباب الإجتماعية التى تعيق دمج المرأة فى الشمول المالى مثل:

أ– عدم وجود نظام قومى لتحديد / إصدار وتجديد الهوية.

ب– الطبيعة الثقافية والتقاليد لارتباط المرأة بمجتمع المرأة يتطلب وجود مدربات لتنفيذ جلسات توعية وإقناع للسيدات للالتحاق بالخدمات.

ج– يمكن أن تكون المرأة ليست صاحبة القرار فى التحكم فى الأموال والممتلكات.

د– الممارسات السوقية غير العادلة أو التمييز فى المعاملة.

هـ- مازالت المرأة تعتبر تحت وصاية الذكر فى العائلة (الأب أو الزوج أو الأخ أو الإبن)، مما يحد من حريتها فى الحركة وسلطتها فى اتخاذ القرارات.

و- نقص الوعى والمستوى التعليمى ومعرفة الحقوق الشخصية.

ز- التكلفة الباهظة لتنفيذ استقصاءات الأسر المعيشية مما يؤدى لصعوبة تحديد النساء المستبعدات من الخدمات المالية.

ح- وجود القيود الثقافية والتقاليد والأعراف الاجتماعية تقييد أو تمنع ملكية النساء مما تقلب فرصها فى الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

ط- عدم توافر حوافز لمقدمى الخدمات للنساء لأنه التعامل مع المرأة مالياً ومصرفيا يشكل هامش ربح أقل بكثير من التعامل مع الرجال.

ي- قصور سبل الوصول إلى التكنولوجيا مع وجود الهواتف المحمولة.

ك- صعوبة الوصول إلى النساء من خلال القنوات التقليدية والرقمية؛ وبالتالى توجد فجوة رقمية كبيرة فى المناطق الريفية ذات التغطية المنخفضة، إلى جانب افتقار المرأة للخدمات الرقمية مثل الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت. وهناك أدلة أولية على وجود علاقة موجبة بين وجود قيادات نسائية فى شركات التكنولوجيا المالية واستخدام النساء للخدمات المالية الرقمية. [1]

7-الأسباب الاقتصادية التى تعيق دمج المراة فى النظام المالى :

شهدت النساء الريفيات الفقيرات التمكين من خلال كهربة الريف وجدت إحدى الدراسات التي أجريت على 19دولة فى أربع مناطق مختلفة أن الوصول إلى الرعاية الصحية هو مؤشر كبير للتمكين الاقتصادي للمرأة. كما أن ظهور التكنولوجيا الرقمية قد يوفر قنوات جديدة للعملاء البعيدين فى مناطق أخرى من الصعب الوصول إليهم وبالتالى أثر بالايجاب على سياسات القطاع المصرفى التمكينية.[2]

[1] البنك الدولى، مجلة الفجوة الرقمية بين الجنسين، التمويل والتنمية، ديسمبر 2022، ص51.

[2] Mehrdad Mirpourian, Monica Torres, Sonja Kelly, **"Determinants of Women's Financial Inclusion and Economic Empowerment: A Data-Driven Thought Experiment**", women's World Banking, June 2021. Insight Note 106.

ترجع بعض الأسباب الإقتصادية التى تعيق تحقيق الشمول المالى للمرأة إلى:

أ- العوامل الداخلية للمؤسسات فى سوء تدفق المعلومات خاصة حجم المخاطر المحتملة نتيجة انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض فى السداد، بما يؤثر على الاقتصاد الكلى والموازنة العامة.

ب- زيادة أسعار العائد على القروض ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة.

ج-العوامل الخارجية التى تتمثل فى بنية الأسواق المالية الدولية التى قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف.

د- وجود سياسات غير مستقرة وغير متناسقة يؤدى إلى حدوث أزمات أسعار الصرف وعدم وجود استقرار مالى، وزيادة الدين العام وعجز الموازنة.

هـ-يتعذر على بعض المؤسسات المالية مواجهة تزايد حجم القروض غير العاملة ومن ثم تتطلب إعادة رسمية أو تسوية تلك القروض ومالم يتم التعامل مع القروض غير العاملة الآخذة فى التزايد، فانها قد تمهد الطريق لأزمات فى الجهاز المصرفى ترتبط بفترات ركود شديد وطويل الأمد ومايترتب عليها من آثار على معدلات الفقر وعدم المساواة.[1]

8-الأسباب القانونية والسياسية التى تعيق دمج المرأة فى النظام المالى :

هناك بعض الاسباب القانونية التى تؤثر على تمكين المرأة مثل:

أ- غياب الضمانات ووجود القوانين التي تميز بين الجنسين.

ب- الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار والتدخلات فى شئون الدول الافريقية.

ج-إعاقة بعض القوانين لفرص الاستثمار .

د- غياب البنية الضرورية للتنمية فى الصناعة والزراعة والسياحة وضعف القوانين الداعمة لتعزيز التكنولوجيا وإتاحة المعلومات بشفافية.

[1] مجموعة البنك الدولى ، "**التمويل من أجل تحقيق تعافٍ منصفٍ**" ، عرض عام تقرير عن التنمية فى العالم ، 2022، صـ10.

9- الأسباب البيئية وتأثير التغير المناخى على تحقيق الشمول المالى للمرأة الأفريقية

من أكثر الدول تعرضا للأزمات هى دول القارة الافريقية، وباعتبار أن المرأة تمثل مايقرب من نصف مجتمع القارة الافريقية وتعمل فى مجالات تتعلق بالبيئة وارتباطها بالاعمال المنزلية اليومية والاعمال الزراعية واستخدام الموارد الطبيعية وشراء المنتجات أكثر من الرجل ، بالتالى ستكون أكثر تأثرا إزاء تلك الظاهرة مما يؤثر على استقراراها واستقرار أسرتها ووضعها الاقتصادى والاجتماعى والأمن الانسانى لحياتها. إلى جانب الآثار على النزاعات والهجرة والضغوط البيئية ونزوح السكان والتنافس على الموارد الطبيعية بالاضافة الى انخفاض هلول الامطار مثل السودان وكينيا. [1]

رابعاً: الخلاصة والتوصيات

أصبح الشمول المالى أداة ضرورية لدعم التنمية الاقتصادية، وظهر اهتمام ملحوظ بعديد من الدول لتبنى استراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحسين البنية التحتية والمنظومة التكنولوجية والتى ظهرت من نتائج مؤشرات بعض الدول أن التحسن فى الحكومة الاليكترونية والقانون وممارسة الأعمال سعد فى تحسن مؤشر الفجوة بين الجنسين. ولكن هناك عدد من التحديات التى تواجه تحقيق الشمول المالى للمرأة فى القارة الافريقية سواء تحديات تنموية أو تحديات تتعلق بالمرأة ذاتها وقدراتها المعرفية والمهارات وبالتالى سيؤثر على استمرارها فى دائرة الفقر.

فمن الواجب أن تهتم الدول الافريقية بالتغلب على العقائد والعادات الاجتماعية التى تؤثر على مشاركة المراة فى الحياة الاقتصادية، فبالرغم من تحسن البنية التحتية ومراقبة القوانين وتوفير وسائل التكنولوجيا وتحسن مؤشر التنافسية إلا أنه استمر مؤشر الفجوة بين الجنسين متأخر، لذا يتطلب الأمر دراسة الجوانب الاجتماعية والعادات المؤثرة على مشاركة المرأة فى منظومة الشمول المالى والوصول الى الفرص.

[1] تأثير التغيرات المناخية على الآمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء – المركز الديمقراطي العرب للمزيد يمكن الاطلاع على الرابط التالى:(democraticac.de)

- **مراجع الدراسة**

- المراجع العربية

- حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالى لدى المصارف الوطنية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء –دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة فى قطاع غزة، كلية تجارة قسم ادارة اعمال، الجامعة الاسلامية بغزة، 2017.
- محمود محمد خير الدين، الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، نماذج دولية ، دار التعليم الجامعى ، الاسكندرية، 2019.
- نغم حسين النعمه، دور الشمول المالى فى تقديم الدعم المالى للمرأة فى العراق ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (11) العدد(2)، 2019.
- بوزانه أيمن، الشمول المالى : أبعاده ومؤشرات قياسه العالميه، مؤشر Global Findex نموذجا ، مجلة الاقتصاد الاسلامى العالمية ، العدد يوليو 98 ، 2020.
- وفاء حمدوش، الشموال المالى: أبعاده ومؤشرات قياسه العالميه، مؤشر Global Findex نموذجا، مجلة الاقتصاد الاسلامى العالمية، العدد(98)، يوليه 2020.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الدليل التوجيهى للبنوك: الشمول المالي ووضع أهداف الصحة المالية، مبادىء الصيرفة المسئولة ، مبادرة التمويل لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، 2021.
- نهلة أبو العز ، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى فى القطاع المصرفى بالدول الافريقية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد العاشر، ابريل 2021، جامعة القاهرة ، كلية الدراسات الافريقية العليا، مقالة 12، مجلد 11.
- مجموعة البنك الدولى ، التمويل من أجل تحقيق تعافٍ منصفٍ ، عرض عام تقرير عن التنمية فى العالم ، 2022.
- البنك الدولى، مجلة الفجوة الرقمية بين الجنسين، التمويل والتنمية، ديسمبر 2022.
- قادرى علاء الدين، فيلالى طارق، "تطور التكنولوجيا المالية ومساهتمها فى تعزيز درجة الشمول المالى"، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ضمن أعمال الملتقى الدولى الافتراضى حول الشمول المالى واثره على التنمية فى الدول النامية: واقع وافاق، مارس 2022.

– المراجع الأجنبية

- Johanna Kehler, Women and Poverty: The South African Experience, Journal of international women's studies, Bridgewater State university, Vloume3, Issue1, Article 3, November 2001. Available at http://vc.bridgew.edu/jiws/vol3/iss1/
- G7 France, Women's Digital Financial Inclusion in Africa , Report prepared at the request of the G7 French Presidency, July 2019, p.6.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).. Women's access to rural finance: challenges and opportunities. Rome, 2019, (FAO- P. 3) .
- Mehrdad Mirpourian, Monica Torres, Sonja Kelly, "Determinants of Women's Financial Inclusion and Economic Empowerment: A Data-Driven Thought Experiment", women's World Banking, June 2021. Insight Note 106.

– المواقع الاليكترونية

- تـأثير التغيـرات المناخيـة علـى الآمـن الغـذائي فـي إفريقيـا جنـوب الصـحراء – المركـز الديمقراطي العربي (democraticac.de) بتاريخ 11 نوفمبر 2022، س 12:00 ظهرا
- موقـع الرقابـة الماليـة، أهداف للشـمول المـالي أبرزهـا تحفيـز إقـراض المنشـآت الصـغيرة – اليوم السابع(youm7.com) شوهد بتاريخ 7 ابريل 2022 الساعة 10: 45 ص
- موقع المعرفة، الشمول المالي – المعرفة(marefa.org)
- ما هو الشمول المالي وما هي آليات تسريعه؟ (argaam.com)